

دور معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تخفيض عدم تماثل المعلومات لدى المستثمرين في البورصة
احمد يسرى امين سامي

الملخص :

تعد ظاهرة عدم تماثل المعلومات من أهم الظواهر التي تعاني منها البورصات المالية والتي تتلخص في كونها عبارة عن سلوك متعدد من قبل الأطراف التي تمتلك ميزة معلوماتية بحجب المعلومات عن المستثمرين الخارجيين بهدف تحقيق ربح غير عادي ، وانه من الصعب قياسها بشكل مباشر في البورصة ، الا أن تبني معايير التقارير المالية الدولية باعتبارها معايير عالمية ستساهم في تحسين القدرة التفسيرية للمعلومات كما تحسن من الشفافية وتحدد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات لدى المستثمرين في البورصة.



Abstract:

The phenomenon of information asymmetry of the most important phenomena plaguing financial exchanges , which boils down to being a deliberate behavior by the parties, which owns informational advantage to withhold information about the Investor breakers in order to realize a profit unusual, , It is difficult to measure directly on the stock exchange, But the adoption of International Financial Reporting Standards as global standards will help improve the explanatory Ability of information, Also will improve transparency and limit the phenomenon of information asymmetry among investors in the stock market.

المقدمة ومشكلة البحث:

تعد ظاهرة عدم تماثل المعلومات من الظواهر الأساسية التي تواجه المستثمرين في البورصة المالية في ظل سيادة تعارض المصالح بين المتعاملين في البورصة ، نتيجة وجود عدد من كبار المساهمين الذين يمتلكون نسبة كبيرة من أسهم الشركة وصغار المساهمين الذين يمتلكون نسبة أقل من أسهم الشركة وفي ظل ضعف بيئه الرقابه وقوانين حمايه المستثمرين من الاقليه او صغار المساهمين في كثير من الدول ، ساهم بشكل كبير فى تفاقم مشكله عدم تماثل المعلومات والتي لاقت اهتمام كبيرا فى عدد من الدراسات (Dai et al., 2013). حيث ركزت دراسة (Chu & Song, 2010) على أسباب ونتائج مشكلة عدم تماثل المعلومات وذلك من خلال فحص عينة مكونة من ١٨٠ شركة صناعية في ماليزيا وقد أوضحت نتائج الدراسة أن المنافسة الصناعية وتركز الملكية في يد كبار المستثمرين يؤدي الي زيادة حدة مشكلة عدم التماثل مما يؤدي الي انخفاض عوائد الأسهم.

كما توصلت دراسة (Cormier, Ledoux, Magnan, & Aerts, 2010) من خلال فحص عينة من الشركات الكندية المقيدة ببورصة تورونتو لعام ٢٠٠٥ الي أن الأفصاح اختياري عن معلومات الحكومة يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات خاصة في دول مثل كندا تتسم بوجود نظام قوي لحماية حقوق المستثمرين وأن الشركات في تحديد مستوى الأفصاح تأخذ في الاعتبار المنافع والتكاليف المرتبطة بالأفصاح.

وتوصلت دراسة (Yunhao Dai, Kong, & Wang, 2013) من خلال فحص عينة من مجموعة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الصينية للفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٠ الي وجود علاقة طردية بين إدارة الأرباح و ظاهرة عدم تماثل المعلومات حيث أن الانخفاض في مستوى عدم تماثل المعلومات يقلل من قدرة الإدارة على التلاعب بالأرباح كما هدفت دراسة (Russell, 2015) الي فحص العلاقة بين عدم تماثل المعلومات و الأفصاح



الأختياري. عن طريق فحص عينة من الشركات المقيدة ببورصة الاوراق المالية الأسترالية في الفترة من ١٩٩٦ الى ٢٠٠٦ ، أوضحت نتائج الدراسة أن الشركات التي تتسم بمستويات مرتفعة من عدم التماثل في المعلومات تفصح عن المعلومات أكثر من الشركات الأخرى ، كما أوضحت أيضاً أن أوضاع الشركات بصورة مستمرة عن الأخبار الجيدة و السيئة يساهم في تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

وهدف دراسة (Ajina, Lakhel, & Sougné, 2015) التي فحص أثر الملكية المؤسسية على مشكلة عدم تماثل المعلومات و مستوى السيولة في بورصة الاوراق المالية بفرنسا. تكونت عينة الدراسة من ١٦٢ شركة فرنسية للفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٩. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة ملكية المستثمر المؤسسي لها تأثير إيجابي على مستوى السيولة في سوق رأس المال و تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات مما يزيد من مستوى الشفافية و يعزز ثقة المستثمر في أسواق رأس المال.

ثانياً : أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي :

١. تناول البحث وجهات النظر المختلفة لظاهرة عدم تماثل المعلومات في الفكر المحاسبي
٢. تحليل انعكاسات ظاهرة عدم تماثل المعلومات على سلوك المستثمرين وكفاءة الأسواق المالية
٣. التعرف على مقاييس عدم تماثل المعلومات في الفكر المحاسبي
٤. دور معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تخفيض عدم تماثل المعلومات.

ثالثاً : تقييمات البحث :

فى ضوء مشكلة البحث واهدافه يتناول الباحث دراسة دور معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تخفيض عدم تماثل المعلومات لدى المستثمرين فى البورصة من خلال المحاور التالية :

أولاً : مفهوم ظاهرة عدم تماثل المعلومات :

ثانياً : انعكاسات عدم تماثل المعلومات على سلوك المستثمرين و كفاءه الاسواق المالية

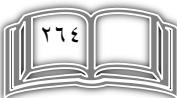
ثالثاً: مقاييس عدم تماثل المعلومات في الفكر المحاسبي

رابعاً : دور معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تخفيض عدم تماثل المعلومات

المحور الأول : مفهوم ظاهرة عدم تماثل المعلومات :

يظهر عدم التمايز في المعلومات عندما يكون لدى المستثمرين اختلاف بالاطلاع أو المعرفة عن المعلومات المتعلقة بقيمة الشركة ، حيث أن المستثمرين الذين يملكون معلومات خاصة يمكنهم المتاجرة بها على حساب المستثمرين الآخرين (Ohara .M., 2003,p.1335).

وتشير ظاهرة عدم تماثل المعلومات إلى عدم تكافؤ حجم المعلومات المتداول بين المستثمرين و بعضهم البعض في أسواق المال او بمعنى آخر اختلاف طبيعة و حجم المعلومات التي تمتلكها الاداره من داخل الشركه والمعلومات المنஸورة لعامه المستثمرين في سوق المال الامر الذي ينعكس بشكل سلبي على قرارات المستثمرين(Abdioglu et.al., 2015) . اي ان عدم تماثل المعلومات بمفهومها لها جانبين الحانب الاول نشا عن امتلاك الاداره من داخل الشركه Insiders لمعلومات قد لا تتوافق للمستثمرين (Pan et al 2015 ..) و الجانب الآخر قد ينشأ بين المستثمرين و بعضهم البعض نتيجة لامتلاك بعضهم

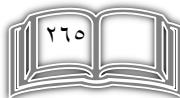


معلومات افضل عن اداء الشركه المالي فى السوق وهم من يطلق عليهم (Sougné, 2015) Informed Investors و هم في الغالب مؤسسات ماليه Institutional Investors و الذين يتلكون القدرة الماليه للحصول على المعلومات اللازمه في الوقت المناسب و تحليلها بشكل افضل و يطلق عليهم ايضا (Sophisticated investors) ذلك مقارنه ببقية المستثمرين وهم من يطلق عليهم uniformed Investors (Dai et al., 2013).

ومن ناحية اخرى أوضح (عارف ٢٠٠٣) أن حالة عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين لا يمكن التخلص منها نهائياً سواء من خلال الإفصاح الذي تتضمنه التقارير المالية أو غيره من الوسائل ، وذلك لأن هناك أنواع من المعلومات تقضي بالضرورة أن تكون معلومات داخلية يجب على الإدارة الاحتفاظ بها وعدم الإفصاح عنها لجمهور المستثمرين لأن الإفصاح عنها قد يكون من الأمور الضارة من حيث تأثيرها السلبي على الوضع التنافسي للشركة في السوق .

كما يذكر احد الباحثين ان حالة عدم تماثل المعلومات وخاصة بين إدارة الشركة والمستثمرين في البورصة تمثل فجوة معلومات بين الطرفين تضيق وتنبع باستمرار على مدار العام ، فحصول إدارة الشركة على المعلومات هي عملية متصلة مع تقديم سير العمليات التشغيلية وغيرها من العمليات في الشركة فتزيد فجوة المعلومات مع تراكم تلك المعلومات لدى إدارة الشركة ، وتقوم إدارة الشركة طبقاً لآليات معينة بالإفصاح عن بعض ما لديها من معلومات للمستثمرين من خلال التقارير المالية المنصورة ، ومن ثم تضيق فجوة المعلومات مرة أخرى وهكذا.

ونظراً لعدم وجود تعريف محدد لظاهرة عدم تماثل المعلومات فإن هناك عدد من الاتجاهات التي تحمل وجهات نظر مختلفة وقد تكون مكملة لبعضها البعض ، فمثلاً قد عرفها (Lu, 2010, P.2267) على أنها ظاهرة عدم تناسب



وتكافؤ المعلومات في البورصة المالية مما يشير إلى أن بعض المستثمرين لديهم المزيد من المعرفة عن قيمة الشركة الأساسية لأن لديهم معلومات خاصة ، بينما يوجد مستثرون آخرون لم تصل إليهم تلك المعلومات مما يؤثر على قدرتهم في اليقين بالمحظى الأخباري لتلك المعلومات .

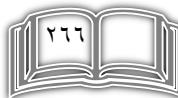
كما عرفها (Paprocki, 2004) في اتجاه آخر على أنها "حيازة الإدارية أو الأطراف الداخلية لمعلومات حول الأداء المالي الحالي والمستقبل للشركة ، بشكل أكثر من حيازة الأطراف الخارجية لها مثل المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين وغيرهم من المتعاملين في البورصة المالية .

ثانياً : انعكاسات عدم تماثل المعلومات على سلوك المستثمرين و كفاءة الاسواق المالية

اتجه عدد كبير من الدراسات إلى فهم طبيعة مشكلة عدم تماثل المعلومات وانعكاسها على سلوك المستثمرين و كفاءة الاسواق المالية حيث أصبح هناك اتفاق عام حول أن ظاهره عدم تماثل المعلومات هي ظاهرة قائمة بالفعل في العديد من الأسواق المالية و أصبح التساؤل هنا كيفية التعامل معها .

حيث قامت دراسة (Russell, 2015) بفحص العلاقة بين عدم تماثل المعلومات و الأفصاح الأخباري. عن طريق فحص عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الأسترالية في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦ ، أوضحت نتائج الدراسة أن الشركات التي تتسم بمستويات مرتفعة من عدم التمايز في المعلومات تفصح عن المعلومات أكثر من الشركات الأخرى ، كما أوضحت أيضاً أن أفصاح الشركات بصورة مستمرة عن الأخبار الجيدة و السيئة يساهم في تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

كما قامت دراسة (Ajina, Lakhal, & Sougné, 2015) بفحص أثر الملكية المؤسسية على مشكلة عدم تماثل المعلومات و مستوى السيولة في



بورصة الاوراق المالية بفرنسا من خلال عينة دراسة مكونة من ١٦٢ شركة فرنسية للفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٩ . وقد أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة ملكية المستثمر المؤسسي لها تأثير إيجابي على مستوى السيولة في سوق رأس المال و تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات مما يزيد من مستوى الشفافية ويعزز ثقة المستثمر في أسواق رأس المال.

كما اشار كل من Bhattacharya et al., Hemant & Chen, 2012, 2013, ان عدم تماثل المعلومات فى اسوق المال يحدث عندما تتعدم ادارة المنشأة حجب معلومات معينه عن المستثمرين لاستخدامها فى تحقيق عائد غير عادى من الأسهم التى يمتلكونها .

ويؤدى عدم التمايز فى المعلومات الى العديد من الآثار السلبية على المتعاملين مع البورصة المالية حيث يرى (Gregoriou .A. et al., 2005, P.1-31) أن عدم تماثل المعلومات تترك تأثيراً سلبياً على حجم التداول ومن ثم على السيولة مع تأثير محدود على اسعار تداول الأسهم.

كما خلصت دراسة (صفا السيد ، ٢٠٠٥ ، ص. ١٥) إلى أن عدم تماثل المعلومات تقود المتعاملين الذين لم تصل إليهم المعلومات إلى اللجوء إلى كثير من المحللين الماليين والسماسرة بغرض إجراء التحليلات الازمة ويؤدي ذلك إلى ارتفاع في تكلفة المعلومات ومن ثم الانسحاب من سوق الأوراق المالية ، هذا بالإضافة إلى تخفيض المتعاملين لمعاملاتهم أو انسحابهم نهائياً من السوق مما يؤدى إلى انخفاض حجم التداول بما يترك تأثيراً على السيولة ، بل أن هذا التأثير يمتد إلى ارتفاع تكلفة رأس المال ومن ثم انخفاض في العائد مما ينعكس في النهاية على عدم الثقة في أسواق الأوراق المالية وتقلبات ملحوظة في أسعار الأسهم.

ومن ناحية اخرى أكدت دراسة (Moerman .R., 2008, P.240) على علاقة عدم تماثل المعلومات وجودة التقارير المالية وتأثيرها على التجارة في أوراق الدين الخاص في سوق القروض بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث



توصلت الدراسة إلى أن التوفيق المناسب بالاعتراف بالربح او بالخسائر يخفض من عدم التمايز في المعلومات ويزيد من كفاءة المتاجرة بأوراق الدين . كما قامت دراسه **Abdioglu et al(2015)** باختبار مدى تأثير ظاهره عدم تماثل المعلومات وحجم الافصاح بالتقارير المالية على القرارات الاستثماريه للمؤسسات الماليه الاجنبيه (Foriegn Institutional Investors) و ذلك فى اطار تطبيق قانون SOX فى الولايات المتحده الامريكيه و قد اوضحت نتائج الدراسه ان تطبيق قانون SOX ساهم بشكل كبير فى استعاده الثقه بأسواق المال بامريكا خاصه بعد انهيار عدد من الشركات الكبرى و ذلك حيث ادى تطبيقه الى تحسين مستوى الافصاح بالتقارير المالية للشركات والحد من عدم تماثل المعلومات الامر الذى ادى الى زياده ملحوظه فى حجم استثمارات المؤسسات الماليه.

وقامت دراسه **Jamalinesari and Soheili (2015)** باختبار اثر عدد من اليات الحكمه للشركات مثل حجم ملكيه المؤسسات الماليه بهيكل ملكيه الشركه ترکز الملكيه حجم شركه المراجعه واستقلال اعضاء مجلس الاداره على عدم تماثل المعلومات و ذلك لعینه مكونه من ١٤٥ شركه من الشركات المدرجة ببورصه طهران Tahrans Stock Exchange فى حوالي ٢٢ صناعه خلال الفترة من ٢٠٠٨ و حتى ٢٠١٣ و قد اوضحت نتائج الدراسه ان هناك علاقه سلبية معنويه بين كل من حجم ملكيه المؤسسات الماليه استقلال اعضاء مجلس الاداره و عدم تماثل المعلومات بينما توجد علاقه ايجابيه معنيخ بين ترکز الملكيه في يد عدد محدود من المستثمرين و عدم تماثل المعلومات كما اوضحت نتائج الدراسه عدم وجود علاقه بين حجم شركه المراجعه و عدم تماثل المعلومات .

يؤدي ظهر مشكلة عدم تماثل المعلومات في أسواق رأس المال الى قصور في التوزيع الكفاء للموارد (Prince & Dwivedi, 2013) أحد التحديات الهامة التي تواجه أسواق رأس المال بوجه عام هو التوزيع الأئتمان للموارد على فرص الاستثمار حيث أن الكثير من الشركات المقيدة بأسواق رأس



المال تسعى للحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية الا أن توزيع الموارد المالية على الفرص الاستثمارية عملية في غاية التعقيد للأسباب التالية

١. أولاً نتيجة لأنفصال الملكية عن الإدارة و الأطراف الداخلية في منشأة الأعمال لديهم معلومات أكثر و أدق من المستثمرين أنفسهم عن الفرص الاستثمارية لهذه المنشآت و لديهم أيضا الحافز لزيادة قيمة هذه الفرص الاستثمارية و نتيجة لذلك فإن المستثمرين في أسواق رأس المال قد يواجهوا "مشكلة الأختيار المعاكس" و يطلق عليها أيضا مشكلة المعلومات المخفية" و تظهر عندما يكون بإمكان الوكيل (الإدارة) يقوم باتخاذ قرارات بالاعتماد على ما لديه من معلومات ولا يستطيع الأصيل (المستثمر) تحديد ما إذا كان الوكيل قد استخدم ما لديه من معلومات بالطريقة التي تخدم مصلحة الأصيل على أفضل وجه

(Saam, 2007)

٢. ثانياً بمجرد أن يتخذ المستثمرين قرارهم بالاستثمار في المنشأة فإن الإدارة و الأطراف الداخلية في المنشأة قد يكون لديهم الرغبة في استغلال المستثمرين مما ينتج عنه "مشكلة الخطر الأخلاقي و يطلق عليه أيضا "الأفعال المخفية" و هي أحد مشاكل الوكالة و التي تحدث نتيجة للتعارض في المصالح و الأهداف بين المستثمرين و إدارة المنشأة و تتمثل في السلوك غير الأخلاقي أو الاستغلالي للوكيل (الأدارة أو الأطراف الداخلية) لتحقيق منافع خاصة حتى ولو كانت تضر الأصيل(المستثمر) (Attila, 2012).

ومما سبق يمكن القول ان ظاهرة عدم تماثل المعلومات تؤثر على هيكل رأس المال و القرارات المتعلقة بالحصول على التمويل من مصادر خارج المنشأة و تؤدي إلى استثمار غير كافي للشركات التي تعاني من مشاكل السيولة حيث :
(Xu, Wang, & Han, 2012).



أولاً تأثير مشكلة عدم تماثل المعلومات على تكلفة رأس المال (Cost of equity capital)

وجود مشكلة عدم تماثل المعلومات يسمح للمستثمرين الذين لديهم أفضلية في المعلومات (informed investors) للتداول على الأسهم و تحقيق أرباح على حساب المستثمرين الآخرين. لذلك يلجأ المستثمرين الذين ليس لديهم المعلومات الكافية (uninformed investors) إلى المطالبة بعائد أكبر لتعويض الخسائر المتوقعة أن تحدث نتيجة للتاجر مع المستثمرين الذين لديهم معلومات غير معلنة للجميع مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الحصول على رأس المال لهذه الشركات التي تتسم بمستوى عالي من عدم التمايز في المعلومات و الذي يؤدي إلى انخفاض اسعار الأسهم (Easley & OHara, 2004).

ثانياً تأثير مشكلة عدم تماثل المعلومات على تكلفة الأقراض (Cost of debt)
وجود مشكلة عدم تماثل المعلومات لا يؤثر فقط على تكلفة الأقراض إنما يؤثر أيضاً على اختيار المنشأة لمصدر الحصول على القرض (بمعنى أنه يحدد هل يجب أن تعتمد على دين عام عن طريق إصدار سندات أو دين خاص من خلال الأقراض من المؤسسة المالية مثل البنوك) حيث أن الشركات التي يكون مستوى عدم تماثل المعلومات مرتفع تعتمد أكثر في تمويل المشروعات الاستثمارية على الأقراض من البنوك (Lin, Ma, & Malatesta, 2013).

ومما سبق يتضح للباحث ما يلي :

- ١ - يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى أثر سلبي في تحريك تداول الأسهم في البورصة سواء من حيث حجم التداول المتعلقة بعدد الأوراق المالية أو من حيث تغيرات أسعار الأسهم .
- ٢ - يؤدي شيوع عدم تماثل المعلومات في البورصة في أغلب الأحوال إلى زيادة الأسعار الفعلية للأسهم عن أسعارها الحقيقة .

٣ - يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى عدم قدرة المستثمرين على تقدير السعر الملائم للسهم

ونظراً للانعكاسات السلبية السابقة لعدم تماثل المعلومات على البورصة من خلال الآثر السلبي في تحريك البورصة سواء من حيث حجم التداول المتعلقة بالأوراق المالية أو من حيث تغيرات أسعار الأسهم ، أو من خلال عدم قدرة المستثمرين على تقدير السعر الملائم للسهم ، مما في يؤدي في أغلب الأحوال إلى زيادة الأسعار الفعلية للأسهم عن أسعارها الحقيقة في البورصة .

يرى الباحث أنه لابد من إلزام الشركات أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال إصدار تقارير دورية حتى لا تستغل الأطراف الداخلية معرفتهم بالمعلومات قبل الإفصاح الدوري عنها ونشرها في القوائم والتقارير المالية كمحاولة للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة وذلك من خلال تفعيل دور الأفصاح عن التقارير المالية الدورية ، حيث تقوم المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المنصورة بدوراً هاماً في تخفيف مشكلة عدم تماثل المعلومات في البورصة سواء بين إدارة الشركة والمستثمرين أو بين المستثمرين وبعضهم البعض

ثالثاً: مقاييس عدم تماثل المعلومات في الفكر المحاسبي
عرض الفكر المحاسبي عدد من المقاييس لقياس عدم تماثل المعلومات
كان أهمها :

١. حجم التداول في المعلومات : يعد حجم التداول في المعلومات من المؤشرات التي يستدل منها على درجة عدم تماثل المعلومات . حيث يرتبط حجم التداول بعلاقة عكسية مع عدم تماثل المعلومات ، فعدم وصول المعلومات إلى كل المتعاملين داخل البورصة فإن ذلك يعني إما انخفاض حجم المتعاملين ذوي المعلومات ، وإما انسحابهم نهائياً من البورصة ، وهذا يعني انخفاض حجم التداول (Chi,Wang, 2010)



P.7. حيث توجد علاقه سليمه بين حجم التداول او حركه البيع و الشراء للاسهم فى السوق و بين عدم تماثل المعلومات فكلما زاد حجم عدم تماثل المعلومات فى السوق ادى ذلك الى انخفاض مستوى (حجم) التداول.

٢. ربحية التداول الداخلي : يعتمد هذا المقياس على فكرة أن الأرباح الداخلية ذات صله بالمعلومات المتاحة للمستثمرين في البورصة حيث ترتبط أرباح التداول من الداخل بدرجة التبادل في المعلومات بين المديرين والمستثمرين من الخارج ، حيث تكون أرباح التداول من الداخل صفراء في حالة امتلاك المستثمرين في البورصة نفس المعلومات الموجودة لدى المديرين (Frankel .R. & Li .X., 2004, P.5).

٣. مدى السعر : يعتمد هذا المقياس على قياس الفرق بين أعلى طلب وأدنى عرض لسعر شراء الاسهم والذى يعد من المتغيرات التي تدل على وجود ظاهرة عدم التمايز حيث أن المستثمرين بالبورصة يقومون بحماية أنفسهم من تصرفات الإدارة عن طريق تقديم أسعار اسهم أقل ومن ثم يزداد مدى السعر (Zhou .H., 2004, P.12). والفرق بين أعلى سعر للشراء Ask price و أقل سعر للبيع Bid price للسهم في السوق في حالة غياب ظاهره عدم التمايز فان ذلك يشير الى ان كل المستثمرين لديهم نفس حجم المعلومات وبالتالي فان Bid- Ask spread في هذه الحاله يجب ان يساوى صفر والعكس صحيح فانه مع زياده عدم تماثل المعلومات تزداد قيمه Bid- Ask spread اي ان هناك علاقه ايجابيه بين مستوى عدم تماثل المعلومات و Bid – Ask Spread (Ruessll, 2015)



٤. توقعات المحللين الماليين: يعد توقعات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية أحد المقاييس المستخدمة في قياس ظاهرة عدم تماثل المعلومات ، حيث تشير الدراسات التي اعتمدت على هذا المقياس على أن هناك علاقة عكسية بين توقعات المحللين الماليين وعدم تماثل المعلومات .(Richardson. V.J., 1998, P.7)

٥. التغير السريع في العائد على السهم **Stock Price Volatility** خلال فتره زمنيه محدده يعد مؤشرا لعدم التاكد و حجم المخاطر في سوق المال و بالتالى فان هناك علاقه ايجابيه بين حجم التغير في سعر السهم و عدم تماثل المعلومات اذا انخفض عدم تماثل المعلومات في السوق ادى ذلك الى انخفاض حجم التغير في سعر السهم و العكس صحيح (Ruessll, 2015)

وفي ضوء ما سبق يخلص الباحث إلى أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات تعد من أهم الظواهر التي تعاني منها البورصات المالية والتي تتلخص في كونها عبارة عن سلوك متعمد من قبل الأطراف التي تمتلك ميزه معلوماتيه بحجب المعلومات عن المستثمرين الخارجيين بهدف تحقيق ربح غير عادي ، وانه من الصعب قياسها بشكل مباشر في البورصة ، وقد اقترح الباحثون عدة متغيرات قابلة لللاحظة للتعبير عنها تمثلت في طرق القياس التي تم تناولها(حجم التداول في المعلومات ، ربحية التداول الداخلي ، مدى السعر ، توقعات المحللين الماليين) وحيث أن لفجوة عدم تماثل المعلومات العديد من الآثار التي تتعكس على كل من الشركة وعلى حجم التداول في البورصة والسيولة وتحفيز الإدارة وتكلفة رأس المال ، فإن الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية باستخدام الاجهزه الذكية يساهم في تخفيض تلك الفجوة .



رابعاً : دور معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تخفيض عدم تماثل المعلومات.

يتمثل الهدف الرئيسي للتقارير المالية في التوصيل الفعال للمعلومات للأطراف الخارجي في الوقت وبالطريق المناسب (Ghazali et al., 2015) و تعتبر هذه المعلومات أساساً لاتخاذ العديد من القرارات من قبل المستخدمين من، المستثمرين الحاليين والمرتقبين ، المحللين الماليين ، المقرضين وغيرهم لذلك فإنه من المفترض أن تساهم التقارير المالية في تحقيق الكفاءة في توجيهه المدخرات والاستثمارات في سوق المال (Bhattacharya et.al., 2013)

وذلك من خلال تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية لمستخدمي القوائم المالية وهذا ما أوضحته عدد من الدراسات (e.g., Biddle and Hilary 2006; Hope and Thomas 2008) والتى اثبتت انه مع ارتفاع مستوى جودة التقارير المالية وحجم الاصحاح بالتقارير المالية بشكل عام يساعد هذا في الحد من المشاكل المترتبة على الاستثمارات التي تتم بقيمة أكبر أو أقل من المطلوب (under and Over investments) وذلك باعتبار ان التقارير المالية و التي تتوافق بها معايير الجودة من الملائمة والموثوقة بالإضافة إلى مستوى الاصحاح بها و حجم الشفافية توفر للمستثمرين معلومات تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحقيقي للمنشأة و بالتالي فإن التقارير المالية و حجم الاصحاح بها سواء الاختياري او الاجباري له دور كبير في الحد من عدم تماثل المعلومات.

وفي ظل الاقتصاد العالمي وعولمة أسواق رأس المال والتطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والاصحاح عن التقارير المالية على شبكة الانترنت تزايدت الحاجة إلى معايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS) ، حيث بدء مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ (عام ٢٠٠١) بتطوير مجموعة موحدة ذات جودة عالية ومقبولة دولياً من معايير التقارير المالية باعتبارها أحد ضوابط إنتاج معلومات



شفافية وكاملة تعكس بوضوح الوضع الحقيقي للشركات بهدف حماية أصحاب المصالح من ناحية وإعلام الأسواق المالية من ناحية أخرى (أحمد، ٢٠١٣). وقد أكدت العديد من الابحاث (يوسف، ٢٠١٤)، (Bruce et al. 2014) حيث أثبتت Joane et al. 2013; Philip et al. 2014 على أن تبني معايير التقارير المالية الدولية باعتبارها معايير عالمية ستساهم في تخفيض الاختلافات بين هذه التقارير في الدول المختلفة ، وتحسين قدرتها التفسيرية كمؤشر لإداء الشركة ، وتحسين الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات ، وزيادة جودة التقارير المالية . حيث أصبح التوافق (Convergence) مع هذه المعايير ضرورة حتمية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي والاندماج فيه ، كما أن التوافق يُشجع المستثمرين على الاستثمار خارج دولهم حيث يهتم المستثمرون بأن تكون المعلومات المالية ملائمة وموثوقة فيها ومفصح عنها في الوقت المناسب وقابلة للمقارنة (شيتوي ٢٠١٢، شحاته، ٢٠١٣).

وتعظيم ظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال الممارسات المرتبطة بها أحد المسببات التي دفعت الهيئات المختلفة والمنظمات المحاسبية إلى وضع القواعد والمعايير المختلفة للحد من هذه الممارسات التي تزيد من فجوة عدم تماثل المعلومات بين المعاملين والتي قد تقود بالنهاية إلى انهيار الأسواق المالية (Dowd, K., 2009, P.2).

وقد كان من أهمها قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل معايير المحاسبة الدولية وإصدار معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) التي كان الهدف منها توفير آلية تحكم عمل المستثمر وبنفس الوقت تفرض نوع من السيطرة على الممارسات الإدارية ، كما أصبحت في الوقت الحالي ونظراً للمشاكل العديدة التي أفرزتها البيئة التي تتعامل معها مهنة المحاسبة تهدف إلى قياس الأداء مع التركيز على تحقيق الأرباح ، الأمر الذي كان له تداعيات تمثل في القيام بإصدار تقارير تحكم إلى معايير الإبلاغ المالي في إنتاجها للمعلومات المالية ، بهدف ضمان احتواء المحتوى الإعلامي لها على الخصائص النوعية



المعلومات المحاسبية والتي من شأنها تقليل فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين (Vakilifard .H. and Others, 2011, P.234) ، حيث يساهم تطبيقها في تحسين نوعية المعلومات المقدمة لمختلف فئات المستثمرين ، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة لفهم وذات موثوقية عالية بالإضافة إلى أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية للشركة قابلة للمقارنة مع معلومات الشركات الأخرى لفترات زمنية متعددة .

وهذا ما انتهت إليه العديد من الدراسات في هذا الصدد، حيث تناولت دراسة (Goodwin J., et al, 2008, P.114) تحليل أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية وقد توصلت إلى أن الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى تحقق جودة الأرباح التي تعمل على ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركة كرد فعل طبيعي لتفاعل سوق الأسهم بشكل إيجابي وفي وقت مبكر مع التحسن في نوعية المعلومات المالية المفصح عنها وهو ما يشير أيضاً إلى انخفاض فجوة عدم تماثل المعلومات للشركات التي تطبق المعايير الدولية.

كما أوضحت دراسة (Rammanna & Sletten, 2009,P2) أن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى انخفاض تكلفة إعداد المعلومات ومراجعتها للمشاركين في أسواق رأس المال خاصة في الشركات الأكثر اعتماداً على رأس المال الأجنبي ، كما يؤدي إلى التساؤل عن مدى جودة المعايير المحاسبية المحلية واكتتمالها ، حيث أن عدم اكتتمالها أو انخفاض جودتها يحتم اللجوء إلى معايير التقارير (IFRS) للحصول على المعالجة المحاسبية المطلوبة . كما تأتي دراسة (مفيدة ، ٢٠١٠ ، ص ١٠) لتأكيد ذلك حيث ترى أن معايير التقارير المالية الدولية قد لاقت قبولاً عالمياً واسع لتحقيقها الانسجام في إعداد القوائم المالية وتوفير حد كبير من المعلومات التي تتسم بالملائمة والموضوعية وكذلك قابليتها للمقارنة.

حيث أصبح التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يحقق



التطور في القوائم المالية ، وخير دليل على ذلك ما قام به الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٠٥ من التحول إلى تطبيق معايير التقارير (IFRS) لتحقيق مستويات مرتفعة من السيولة في الأسواق المالية ومستويات دنيا في عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال ، حيث تلقى المعايير المحاسبية الدولية قبولاً عاماً على المستوى الدولي مما يحقق تحسين في جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة ويلبي احتياجات المستثمرين من المعلومات كما يعزز هيكل أسواق المال ويخفض من عدم تماثل المعلومات، وذلك من خلال : (Garcia., Bastida., 2010,) (Latrids,G.2010)

- الحد من الآثار السلبية للتغيير في الممارسات المحاسبية وذلك بتوفير التجانس في الأرقام المحاسبية لتناسب مع القرارات المالية للشركة.
- زيادة القابلية للمقارنة بين الممارسات المحاسبية في الدول التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية .
- مساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات مالية واعية تزيد من قدرتهم على التنبؤ بالأداء المالي للشركات.
- تحسين مستوى جودة الإعداد والإفصاح عن التقارير المالية وعليه خفض احتمال إدارة الأرباح .
- خفض درجة التباين في المعلومات وتعزيز كفاءة سوق الأسهم من خلال تقليل نطاق السياسات المحاسبية البديلة المسموح بها وضرورة اشتراط تقديم إفصاحات ملائمة في حالة وجود بدائل.
- بالإضافة إلى ما سبق يرى الباحث أن معايير التقارير المالية الدولية قد استطاعت تخفيض عدم تماثل المعلومات في القوائم المالية للشركات من خلال كونها :-
 ١. تسهم في إدارة المخاطر والممارسات الرقابية السليمة في الشركات ، كما توفر إطار التوليد لمعلومات محاسبية عالية الجودة في الشركات.



٢. تساعد على إيجاد نظام جيد للبورصة من خلال تحقيق شفافية إثبات المركز المالي للشركات وأدائها ، وأنشطة إدارة المخاطر.
٣. تدعم ولا تعوق الإشراف الفعال على الشركات من خلال كونها قابلة وملائمة للتنفيذ.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

١. عدم وجود تعريف محدد لظاهرة عدم تماثل المعلومات فإن هناك عدد من الاتجاهات التي تحمل وجهات نظر مختلفة وقد تكون مكملة لبعضها البعض ، حيث تعد ظاهرة عدم تماثل المعلومات من الظواهر الأساسية التي تواجه المستثمرين في البورصة المالية في ظل سيادة تعارض المصالح بين المتعاملين في البورصة
٢. تؤثر ظاهرة عدم تماثل المعلومات على هيكل رأس المال و القرارات المتعلقة بالحصول على التمويل من مصادر خارج المنشأة و تؤدي الي استثمار غير كافي للشركات التي تعاني من مشاكل السيولة
٣. تعد ظاهرة عدم تماثل المعلومات من أهم الظواهر التي تعاني منها البورصات المالية والتي تتلخص في كونها عبارة عن سلوك متعمد من قبل الأطراف التي تمتلك ميزة معلوماتية بحجب المعلومات عن المستثمرين الخارجيين بهدف تحقيق ربح غير عادي ، وانه من الصعب قياسها بشكل مباشر في البورصة ، وقد اقترح الباحثون عدة متغيرات قابلة لللحظة للتعبير عنها تمثلت في طرق القياس التي تم تناولها(حجم التداول في المعلومات ، ربحية التداول الداخلي ، مدى السعر ، توقعات المحليين الماليين) وحيث أن لفجوة عدم تماثل المعلومات العديد من الآثار التي تتعكس على كل من الشركة وعلى حجم التداول في البورصة



والسيولة وتحفيز الادارة وتكلفة رأس المال ، فان الاصح الالكتروني للتقارير المالية يساهم في تخفيض تلك الفجوة .

٤. تؤثر ظاهرة عدم تماثل المعلومات على البورصة من خلال الاثر السلبي في تحريك البورصة سواء من حيث حجم التداول المتعلقة بالأوراق المالية أو من حيث تغيرات أسعار الأسهم ، او من خلال عدم قدرة المستثمرين على تقدير السعر الملائم للسهم ، مما في يؤدي في أغلب الأحوال إلى زيادة الأسعار الفعلية للأسهم عن أسعارها الحقيقية في البورصة .

٥. تلقي المعايير المحاسبية الدولية قبولاً عاماً على المستوى الدولي مما يحقق تحسين في جودة المعلومات التي ينتجهما النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الادارة ويلبي احتياجات المستثمرين من المعلومات كما يعزز هيكل اسواق المال ويخفض من عدم تماثل المعلومات

٦. يؤدي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الى تخفيض عدم تماثل المعلومات في القوائم المالية للشركات من خلال توليد معلومات محاسبية عالية الجودة في الشركات المقيدة بالبورصة ، كما تساعد على إيجاد نظام جيد للبورصة من خلال تحقيق شفافية إثبات المركز المالي للشركات وأدائها وأنشطة إدارة المخاطر

ثانياً : التوصيات

١. إلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال إصدار تقارير دورية حتى لا تستغل الأطراف الداخلية معرفتهم بالمعلومات قبل الإفصاح الدوري عنها ونشرها في القوائم والتقارير المالية كمحاولة لتخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات في البورصة سواء بين إدارة الشركة والمستثمرين أو بين المستثمرين وبعضهم البعض



المراجع أولاً المراجع باللغة العربية

- ١- د. أحمد بسيوني محمد شحاته، (٢٠١٣)، "مدخل مقترن لتكييف معايير التقرير المالي الدولية وفقاً لمقومات بيئه التقرير المالي في الدول العربية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، المجلد الخامسون، بناء، ص ص ٢٤-١.
- ٢- د. أيمن أحمد شتيوي، (٢٠١٢)، "دراسة ميدانية مقارنة للعلاقة بين جودة التقارير المالية والتواافق المحاسبي الدولي بالتطبيق على الشركات المقيدة في أسواق المال العربية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا ، العدد الثالث ، ص ص ٤٧-١.
- ٣- د. جمال على محمد يوسف، (٢٠١٤)، "محددات التوافق بين معايير المحاسبة السعودية ومعايير التقارير المالية الدولية"، بحث مقدم للمؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الفترة من ١٦-١٧ . فبراير، ص ص ٣-٢.
- ٤- د. صفا محمود السيد ، التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية بالبورصة المصرية " ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة - جامعة سوهاج ، يونيو ٢٠٠٥ ، ص . ١٥
- ٥- د. عادل حسين ثابت أحمد ، (٢٠١٣) "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ولغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) والأثر على الإفصاح المحاسبي والشفافية وقرارات المستثمرين" ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، الجزء الأول ، السنة السابعة عشر ، أكتوبر ، ص ص ١٦٩-١٩٨.
- ٦- د. عارف عبد الله عبد الكريم ، "الإفصاح المحاسبي الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية" ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٦٩.
- ٧- د. مدثر أبو الخير طه ، " مدى مسؤولية الإدارة عن تسريب المعلومات المحاسبية الداخلية : دراسة ميدانية للعوائد غير العادية التي تتحقق قبل نشر القوائم المالية السنوية " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني ، ٢٠٠١ ص . ٢١.



-٨- مفيدة ، يحياوي ، "أهمية التطبيق معايير الإبلاغ المالي للشركات وعلاقتها بقبول تقارير مالية عالية الجودة" ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية" ، كلية العلوم الاقتصادية - الجزائر ، ٢٠١٠ ، ص ١٠ .

ثانياً المراجع باللغة الانجليزية

- 1- Abdioglu .S., Bamiatzi . V., , Cavusgil T.,, Khurshed A., Stathopoulos K., (2015). Information asymmetry, disclosure and foreign institutional investment: An empirical investigation of the impact of the Sarbanes-Oxley Act. *International Business Review* (24) 902–915
- 2- Ajina, A., Lakhal, F., & Sougné, D. (2015). Institutional investors, information asymmetry and stock market liquidity in France. *International Journal of Managerial Finance*, 11(1).
- 3- Attila, G. (2012). agency problem in public sector. annals of the university of oradea, economic science series, 1(1).
Bhattacharya et al., 2013, "Does Earning quality affect Information Asymmetry ? Evidence from Trading Costs Contemporary", Accounting Research, Vol., 30,no.,2.pp.482-516
- 4- Bruce Mackenzie,Tapiwa Njikizana,Danie Coetsee,Raymond Chamboko,Blaise,Brandon Hanekom,Edwin Selbst.(2014). "Introduction to International Financial Reporting Standards".John Wiley & Sons,in.
- 5- Chi. W. & Wang .C., "Accounting Conservatism in A setting of Information Asymmetry Between Majority and Minority



Shareholders", the International Journal of Accounting , Vol.45, Iss.4, 2010, P.7

- 6- Chu, E. Y., & Song, S. I. (2010). Insider Ownership and Industrial Competition: Causes and Consequences of Information. ASEAN Economic Bulletin, 27(3).
- 7- Cormier, D., Ledoux, M.-J., Magnan, M., & Aerts, W. (2010). Corporate governance and information asymmetry between managers and investors. corporate governance: the international journal of business insociety.
- 8- Dai, Y., Kong ,D., Wang,L., (2013). Information asymmetry, mutual funds and earnings management: Evidence from China. China Journal of Accounting Research, 6, 187–209
- 9- Dowd . K., Moral Hazard and the Financial Crisis , Cato Journal, Vol. 29, No. 1, 2009, P.2
- 10-Easley, D., & OHara, M. (2004). information and cost of capital. the journal of finance.
- 11- Frankel , R., & Li, X., " Characteristics of a Firm Information Environment and The Information Asymmetry Between Insiders and Outsiders " Journal of Accounting and Economics , Vol. 37, 2004P.5
- 12- Garcia. J.C., Bastida. F., " An Empirical Insight on Spanish Listed Companies Perception of International Financial Reporting Standards", Journal of International Auditing and Taxation, Vol. 19., ISS. 2., 2010.
- 13- Goodwin, J., Ahmed, K., Heaney, R., "The Effects of International Financial Reporting Standards on the Accounts and Accounting Quality of Australian Firms : A Retrospective study", Journal of Contemporary Accounting and Economics, Vol.4, Iss.2, 2008, 2008, P.114



- 14- Ghazali.A., Shafie.N., Sanusi.Z., Earnings Management: An Analysis of Opportunistic Behaviour, Monitoring Mechanism and Financial Distress. Procedia Economics and Finance (28) , 190 – 201
- 15- Biddle, G., Hilary, G., 2006. Accounting quality and firm-level capital investment. The Accounting Review 81, 963–982
- 16- Gregoriou. A., Loannidis . C., Skerratt . L; Information Asymmetry and the Bid- Ask Spread : Evidence from UK", Journal of Business Finance and accounting, Vol.32,Iss.9-10, 2005.,P P.1-31
- 17- Hemant & Chen,2012, "The benefit of information Asymmetry ;When to sell to informed Customers ?", Decision support Systems,Vol.,53,N0.2 pp.345-356
- 18- Hope, O.K., Thomas, W.B., (2008). Managerial empire building and firm disclosure. Journal of Accounting Research. 46 (3), 591–626
- 19- Joanne Horton,George Serafeim,Joanna Serafeim.(2013). "Does Mandatory IFRS Adoption Improve The Information Environment? ". Contemporary Accounting Research.30 (1):388-423.
- 20- Jamalinesari. S & Soheili . H., (2015) .The Relationship between Information Asymmetry and Mechanisms of Corporate Governance of Companies in Tehran Stock Exchange. Procedia - Social and Behavioral Sciences (205) 505 – 509
- 21- Latrids. G., "International Financial Reporting and the Quality of Financial Statement Information", International Review of Financial Analysis, vol. 19, ISS.3., 2010.

- 22- Lin, C., Ma, Y., Malatesta, P., & Xuan, Y. (2013). corporate ownership structure and the choice between bank debt and public debt. *Journal of Financial Economics*.
- 23- Moerman. R., "The Role of Information Asymmetry and Financial Reporting Quality in Debt Trading: Evidence from the Secondary Loan Market", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.46.,2008, P.240
- 24- Ohara. M., "Liquidity and Price Discovery", *the Journal of Finance*, Vol. 58,Iss4., 2003.,p.1335
- 25- Prince, J. B., & Dwivedi, N. (2013). A third dimension to understanding voluntary disclosures. 34(4).
- 26- Pan,L., Lin,C., Lee,S., Ho, K.,(2015). Information Ratings and Capital Structure. *Journal of Corporate Finance* (31) 17-32
- 27- Ramanna. U., Sletten. E., "Why do Countries Adopt International Financial Reporting Standards ? ", Working Paper, Harvard Businesses School, 2009.P2
- 28- Richardson V. J., "Information Asymmetry and Earnings Management : Some Evidence", University of Kansas, 1998, P.7
- 29- Russell, M. (2015). Continuous disclosure and information asymmetry. *Accounting Research Journal*, 27(2).
- 30- Saam, N. J. (2007). Asymmetry in information versus Asymmetry in power : implicit Assumptions of agency theory? *The Journal of Socio-Economics*.
- 31- Vakilifard .H., Nikoomaram .H., Rosami .V., Salehi .M., "Information Asymmetry Gap Analysis Between Users and Prepares of Accounting Information Under Qualitative Characteristic of Financial Reporting: Evidence of Iran, International, *Journal Of Academic Research*, Vol. 3. No. 2, Part 1, 2011, P.234

- 32- Yunhao Dai, Kong, D., & Wang, L. (2013). Information asymmetry, mutual funds and earnings management: Evidence from China. *China Journal of Accounting Research*.
- 33- Zhou . H., "The Impact of Increased Accounting Disclosure on Information Asymmetry : A Case of Implementing New Auditing Standard in Emerging Markets", Working Paper, University of Texas, 4. 2004, Electronic Copy Available at : <http://www.SSRN.com> . P.12